العرب
الجمعة 2021/08/13
السنة 44 العدد 12147

شبح العنف لا يزال ماثلا في ليبيا

من يراهن على العودة إلى مربع الفوضى في غرب ليبيا؟

مخططات إخوانية للانقلاب على الحوار السياسي ومخرجاته

أحدث إصدار بطاقتي ضبط وإحضار في حق قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر وسيف الإسلام القذافي مخاوف لدى الكثير من المحلّلين الذين رأوا في هذه الخطوة محاولة من الإخوان للالتفاف على مخرجات الحوار السياسي ونتائجه خوفا من خسارة محتمة قد تفرضها نتائج الانتخابات المقررة في ديسمبر القادم.

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

طرابلس - خلال أسبوع واحد تم الإعلان عن مذكرتي اعتقال صدرتا عن جهات قضائية بإقليم طرابلس في حق كل من القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر، ومقرّه ضاحية الرجمة بمدينة بنغازي، شرقي البلاد، وسيف الإسلام القذافي ابن الزعيم الراحل معمر القذافي، ومقرّه مجهول في إحدى ضواحي الزنتان بالجبل الغربي المتاخم للحدود الجنوبية مع تونس.

وجاءت المذكرتان في الوقت الذي بدأ فيه منزع الشك يتغلّب على منزع اليقين في إمكانية تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرّرة بغطاء دولي للرابع والعشرين من ديسمبر القادم، وفي ظل مخاوف من عودة البلاد إلى مربع العنف والانقسام نتيجة إصرار القوى المرجّح فشلها في الاستحقاق الانتخابي على قطع الطريق أمام تنفيذ بنود الاتفاقين العسكري والسياسي لضمان إبقاء الوضع على ما هو عليه بما يخدم مصالحها ومصالح حلفائها الإقليميين، ولاسيما النظام التركي الذي يتحكم في مفاصل الحياة السياسية بطرابلس بالاعتماد على جماعات الضغط التي يحتكم عليها وجحافل القوات والمرتزقة التي ينشرها في القواعد والمعسكرات.

ويرى المراقبون أن إطلاق مذكرتي الاعتقال ضد حفتر وسيف الإسلام يهدف إلى خلط الأوراق بما يحول دون ترشحهما للانتخابات، وإلى إحداث حالة من الارتباك بين أنصار كل منهما، وذلك بالتزامن مع الفرصة الأخيرة المتوفرة للتوصل إلى قاعدة دستورية لتنظيم الانتخابات، والتي تقودها البعثة الأممية من خلال اجتماع ملتقى الحوار السياسي لاختيار أحد المقترحات الأربعة المحالة إليه من قبل لجنة التوافقات.

لكن الواضح أن الوضع في غرب البلاد يتجه إلى قطع الطريق أمام إقرار القاعدة نظرا لوجود تحالف قوي يمثله الإخوان وأمراء الحرب والزعماء الجهويون بمصراتة واللوبي المالي والاقتصادي التركي وجانب من صانعي القرار في المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، ويسعى بقوة إلى الإطاحة بخارطة الطريق خشية أن تؤدي نتائج الصندوق إلى تشكيل سلطات يهيمن عليها أنصار الجيش والنظام السابق.

ومن اللافت، أن تاريخ صدور هذا التوجيه كان في اليوم الموالي للرابع من أغسطس تاريخ الاجتماع الذي عقده رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة ووزير الدفاع عبدالحميد الدبيبة مع المجلس الأعلى للقضاء العسكري، بحضور رئيس الأركان العامة بالحكومة الفريق محمد الحداد لمناقشة العراقيل والمختنقات التي تواجه عمل المجلس.

وصادف أن تم اجتماع الدبيبة مع المجلس الأعلى للقضاء العسكري بعد أيام قليلة من المقابلة التي نشرتها صحيفة "نيويورك تايمز" مع سيف الإسلام، والتي أكدت أنه حي يرزق، ويعيش في مكان خفي قريب من الزنتان تحت حراسة مشددة من كتيبة الثوار التي اعتقلته في الصحراء الجنوبية الغربية في نوفمبر 2011، وأشرفت على تأمينه في مقر اعتقاله إلى حين الإفراج عنه في يونيو 2017 بقرار من وزير العدل في الحكومة المؤقتة المنبثقة عن البرلمان تنفيذا لقانون العفو العام المعلن من مجلس النواب ولا تعترف به سلطات طرابلس.

ورجحت مصادر مطلعة في طرابلس لـ"العرب" أن تتحرك ميليشيات طرابلس والمنطقة الغربية نحو الزنتان بزعم البحث والتفتيش عن سيف الإسلام.

وتابعت أنها في حالة إطلاق حملة على الزنتان، فإن دماء كثيرة ستسيل، وأن الأوضاع الأمنية ستعود إلى مربع العنف في الجبل الغربي، كما أن ذلك قد يأذن بإنهاء اتفاق وقف إطلاق النار.

> **المخابرات التركية انطلقت في العمل على تحديد مقر سيف الإسلام القذافي لاعتقاله وإنهاء مراهنة أنصاره عليه**

وأضافت أن مدينة الزنتان منقسمة على ذاتها، بين قوى تدعم النظام السابق، وأخرى لا تزال تدعم قيادة الجيش، وثالثة موالية لجماعة الإخوان ومرتبطة عضويا بميليشيات المنطقة الغربية بزعامة أسامة الجويلي، وأن الزعامات القبلية نجحت في مناسبات عدة في فك فتيل المواجهات الداخلية بين تلك الأطراف المتناقضة.

لكن المصادر أكدت أن المخابرات التركية انطلقت فعلا منذ فترة في العمل على تحديد مقر سيف الإسلام ، عبر مسيرات متخصصة في الرصد والمتابعة في المناطق الفاصلة بين الزنتان والحمادة الحمراء، وهناك رغبة حقيقية لدى أنقرة باعتقاله وإنهاء مراهنة أنصاره عليه، ولاسيما في غرب البلاد، حيث لا تزال أغلب القبائل تعلن موالاتها للنظام السابق.

وبالمقابل، اعتبر اللواء أحمد المسماري الناطق باسم القيادة العامة للجيش الوطني أن مثل هذه التصرفات أساليب استفزازية خبيثة، الهدف منها إفساد المسار الذي تقوده اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وعرقلة الاستحقاق الانتخابي المقرر نهاية العام.

وأضاف المسماري أن الإخوان يخافون من الانتخابات المقبلة بعد سقوطهم في انتخابات البلديات السابقة، لافتا إلى أن مذكرة الاعتقال محاولة لصنع موانع خبيثة أمام المشير حفتر، الذي دمر مشروع الإخوان الخبيث، وفق تقديره.

وتشير أوساط ليبية إلى أن إصدار بطاقة ضبط في حق حفتر وعدد من المقربين منه، ومنهم مدير مكتبه وابنه، يمثل حركة عبثية واستعراضية لا غير، نظرا لاستحالة تنفيذها، ولكنها بالمقابل تثبت وجود أطراف تهدف من ورائها إلى التأكيد على أن وقف إطلاق النار لا يعني نهاية الحرب الباردة بين غرب البلاد وشرقها، بما يعني الدفع نحو حرب جديدة لا تبدو سلطات طرابلس بعيدة عن التخطيط لها، رغم تأكيدات رئيس الحكومة في مناسبات عدة بأنه لا حرب بعد اليوم.

وتضيف ذات الأوساط أن تركيا التي استقبلت رئيس حكومة الوحدة الوطنية حيث اجتمع مع الرئيس رجب طيب أردوغان، وقبله مع وزير الدفاع ورئيس المخابرات، كلا على حده، باتت تحكم قبضتها على الوضع في طرابلس، وتمارس سلطتها على الأجهزة الأمنية والعسكرية بما يخدم أجنداتها ومصالح حلفائها المحليين، وتستفيد في ذلك من ضعف أداء البعثة الأممية ومن غياب الضغط الدولي الكافي لرفع يد التدخلات الخارجية على الواقع الليبي.

وتتجه قوى الإسلام السياسي وحلفاؤها إلى مواجهة الضغط الأممي والدولي لتنظيم الانتخابات في موعدها المحدد بتصدير قاعدة دستورية تحول دون السماح للمطلوبين سواء للقضاء المحلي أو الخارجي بالترشح لها، لكنها في الأثناء لا تدخر جهدا في العمل على إعادة نشر الفوضى بما يحول دون تنظيم الانتخابات، وإقرار تأجيلها بسبب الانفلات الأمني.

وشهد الأسبوع الماضي عدة مؤشرات عن عودة المواجهة العلنية بين سلطات طرابلس ممثلة في المجلس الرئاسي والحكومة مع قيادة الجيش في غرب البلاد، وذلك على هامش إحياء الذكرى الحادية والثمانين لتأسيس الجيش الوطني الليبي، فيما أكدت الولايات المتحدة من خلال سفيرها في ليبيا ومبعوثها الخاص إليها ريتشارد نورلاند أنها تراهن على المشير حفتر في توحيد المؤسسة العسكرية.

وخلال اليومين الماضيين احتضنت القاهرة اجتماعات بين حفتر ونورلاند، وقالت السفارة الأميركية إن "الولايات المتحدة تدعم حق الشعب الليبي في اختيار قادته من خلال عملية ديمقراطية حرة ونزيهة وتدعو الشخصيات الرئيسية إلى استخدام نفوذها في هذه المرحلة الحاسمة للقيام بما هو أفضل لجميع الليبيين".

ويشير مهتمون بالشأن الليبي إلى أن إصدار بطاقتي ضبط وإحضار في حق حفتر والقذافي خلال أسبوع واحد يمثل انقلابا كاملا على الحوار السياسي ونتائجه، كون الطرفين كانا ممثلين في ملتقاه منذ دورته التأسيسية بتونس في نوفمبر الماضي، وهو ما يعني وجود مخطط حقيقي لقطع الطريق أمام تنظيم الانتخابات في موعدها، وأمام الاعتراف بنتائجها من قبل أغلبية الليبيين في حال تنظيمها بضغط دولي دون السماح لحفتر والقذافي بالترشح إليها، ولاسيما أن للرجلين قاعدة شعبية واسعة تتجاوز بكثير قاعدة التيار المتحكم حاليا في مراكز القرار بإقليم طرابلس.

مقالٌ مليء بـ«الكذب»!

حسن إسميك
كاتب ومفكر عربي

إنَّ عنوان المقال صادق للغاية! القضية الأولى ليست صحيحة، فالمقال كما وصفه عنوانه "مليء بالكذب"، لكن إذا كانت هذه القضية كاذبة، يعني أن العنوان ليس صادقا، ولكن المقال صادق، ومن ضمنه القضية الأولى، ما يعني أن العنوان صادق! بالطبع سيستمر تسلسل الدور في هذه الحلقة المفرغة إلى ما شاء الله.

يُعرف ما سبق في الفلسفة والمنطق باسم مفارقة كريت أو "معضلة الكذّاب"، وهي واحدة من الحجج الجدلية التي تنسب إلى الفيلسوف اليوناني أوبوليدس الملطي الذي عاش بين القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، ما يعني أن التفكير في "الكذب" قديم للغاية، ويكاد يكون قدم التفكير ذاته.

الكذب بأبسط تعريفاته هو "الإخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه"، وهو فعل مذموم أخلاقيا ومحرم في كل الأديان، السماوية منها وغير السماوية. لكن، شئنا أم أبينا، فإن الأكاذيب أصبحت اليوم عماد "مجتمعاتنا الحديثة"، وجزءا من تركيبة حمضها النووي، ورغم كل التسميات المنمقة التي قد نسبغها عليها من قبيل التسويق أو البروباغندا أو الإعلان أو الدعاية، إلا أنها تظل في جوهرها كذبا، سواء أكان من يطلقها بائع بضائع مستعملة في دكان صغير، أو سياسيا وازنا من على منبر إعلامي عالمي يتهم بلدا بامتلاك أسلحة دمار شامل ويبدأ بذلك حربا لن تنتهي لسنوات.

«إذا أعدت الكذبة مرارا وتكرارا، عندها سيتم قبولها على أنها حقيقة».

من منا لا يعرف هذه المقولة الشهيرة للسياسي النازي الألماني بول يوزف غوبلز الذي كان وزير دعاية هتلر بين عامي 1933 و1945. ومن منا لم يمر يوما على صورة اللوحة الجدارية، الشهيرة أيضا، والتي تقوم طفلة صغيرة فيها باستبدال كلمة "حقيقة" من المقولة لتصير «إذا أعدت الكذبة مرارا وتكرارا، عندها سيتم قبولها على أنها سياسة»!

ما هذا الرابط العجيب بين السياسة والكذب؟ ولماذا يفترض الوعي الجمعي العام أن كل السياسيين كاذبون، ويتعاملون مع هذا الأمر وكأنه مسلّمة؟ ولماذا لا يعمد هؤلاء السياسيون إلى القيام بأي شيء لتغيير هذه الصورة النمطية؟ والسؤال الأهم أهذه "صورة نمطية" وحسب، أم أنها بالفعل حقيقة، عابرة للحدود وللجغرافيا ولطبيعة الأنظمة السياسية وأنواعها، ولجنسيات السياسيين وانتماءاتهم؟

إذا كان الكذب بالعموم أمرا مكروها ويخلق الكثير من المشاكل بين الناس، فإن الأكاذيب السياسية أدت في مناسبات كثيرة إلى نشوب حروب ومجاعات وإبادات جماعية، وعدد لا يحصى من الفظائع الأخرى في جميع أنحاء العالم، لكن السياسيين لا يتوقفون أبدا عن الكذب، كيف لا وهناك أدبيات لا تعد وكتب لا تحصى، لفلاسفة وسياسيين ومفكرين، تبرر لهم فعلهم هذا وتسوغه مرة بحجة النفع ومرة بدافع المصلحة العليا، أو بذريعة الحفاظ على الأمن... وتمتد السلسلة.

يقول الفيلسوف الألماني وأحد أهم مفكري عصر التنوير إيمانويل كانط «إن المرء غير معذور في الكذب، حتى وإن كان يكذب على قاتل لمنعه من الوصول لضحيته». لكن للأسف لا يتفق كثير من المفكرين معه، بداية من أفلاطون الذي أوجد مصطلح "الكذبة النبيلة"، وهو مفهوم سياسي ورد بداية في كتاب "الجمهورية" والذي يطرح فيه، وعلى لسان سقراط، الحاجة لأكاذيب تؤسِّس للمجتمع، وتوفر له الاستقرار، ويعمد أفلاطون نفسه إلى صياغة "أسطورة المعادن" ليقتنع الأفراد بوضعهم ومكانتهم في طبقات المجتمع، فلا يفكر أحد بالخروج من طبقته إلى طبقة أعلى ليظل الحكام أمناء في طبقتهم بلا منافسة تشغلهم عن إدارة أمور البلاد.

تبنى العالم والفيلسوف المسلم الشهير أبوالنصر الفارابي فكرة "الكذب النبيل" هذه أيضا، وجعلها واحدا من أركان نظرية الحكم لديه. ولا يمكن أن ننسى في هذا السياق نيكولو مكيافيلي الذي ذهب إلى أبعد من الكذب حيث كتب في القرن السادس عشر ما معناه أن القائد الذي يحاول أن يكون صادقا لكنه يكذب عندما يقول الحقيقة سيضع نفسه في وضع غير مؤات، فقد لاحظ مكيافيلي أن الناس لا يحبون أن يُكذَب عليهم، ولكن «الشخص الذي يخدع سيجد دائما أولئك الذين يسمحون لأنفسهم بأن ينخدعوا».

وفي الحقيقة، يحفل تاريخ الأفكار السياسية بهذا النوع من الأمثلة، وتقول المنظرة السياسية حنة آرنت «لم يُحسب الصدق أبدا من بين الفضائل السياسية، وكان يُنظر دائما إلى الأكاذيب على أنها أدوات مبرّرة في التعاملات السياسية».

جاءت كلمات آرنت هذه في مقال بعنوان "الكذب في السياسة: تأملات في أوراق البنتاغون" نشر عام 1971 على ضوء التقرير الحكومي الأميركي السري المسرب حول التورط السياسي والعسكري التاريخي لوزارة الدفاع في فيتنام خلال الفترة الممتدة من 1945 حتى 1967. وقبل ذلك، وعلى صفحات صحيفة "ذا نيويوركر" عام 1967، كانت الباحثة الأميركية ذات الأصول الألمانية قد ناقشت الصلة بين "الحقيقة والسياسة" في مقال سابق لها يحمل نفس العنوان، ووجدت أنها معضلة قديمة قدم الفلسفة والسياسة نفسيهما، حيث كان تبرير الغايات السياسية يتفوق على الصدق، بحيث يصبح الكذب، عندما يكون له ما يبرره سياسيا، أمرا مبررا.

> **عالمنا العربي يعيش حالة «ما بعد الحقيقة» هذه منذ أكثر من نصف قرن، حيث يلجأ سياسيوه إلى الكذب، ولا يتوقفون عنه، رغم إدراكهم الكامل أن الشعوب لا تصدقهم**

يخبو الحديث عن الكذب في السياسة أحيانا، ويعود ليعلو في مناسبات أخرى نتيجة أحداث أو وقائع أو ظروف سياسية معينة تقتضي إعادة البحث والتفكير بهذا الموضوع، خاصة عندما تتجاوز تأثيرات الكذب الحد المتعارف على "السماح به" من قبل الشعوب ومن قبل سياسيين آخرين. وقد شهدت الأعوام الأخيرة من العقد الماضي تصاعد وتيرة الحديث عن "الكذب والخداع" السياسي، ترافق ذلك أو نتج عن حدثين رئيسين أولهما كان في بريطانيا، تلك الدولة التي تعدُّ نفسها من أعتى حصون الديمقراطية، حيث صوت مواطنوها عام 2016 على مغادرة بلادهم الاتحاد الأوروبي.

أما الحدث الثاني فقد كان وصول دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة الأميركية عام 2016، الأمر الذي عده كثيرون تتويجا لأحلام التيار الشعبوي، هؤلاء "القادة" الشعبويون ليسوا بارعين في الكذب فقط بل وفي خلق الحقيقة أو اختراعها صراحة.

ليس الكذب بالأمر الغريب على الرؤساء الأميركيين، ولا نبالغ إذا قلنا إن كل واحد منهم لديه "كذبته" التي يشتهر بها، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، تستر دوايت آيزنهاور، المصنف كواحد من أعظم الرؤساء، لولا كذبته عن تحليق طائرات التجسس الأميركية في الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي تحول لثروة دعائية للزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف؛ وإنكار جون كينيدي أنه مصاب بمرض أديسون، وفي مناسبة أخرى ادعاؤه المرض لإلغاء جولة حتى يتمكن من مقابلة كبار مساعديه حول أزمة الصواريخ الكوبية التي كانت لا تزال سرية؛ أو إنكار بيل كلينتون علاقته مع مونيكا لوينسكي؛ ولا ننسى هنا أيضا فضيحة ووترغيت التي استقال على إثرها الرئيس ريتشارد نيكسون، وهو الذي أخفى قبلا القصف السري لكمبوديا؛ كذلك لدينا تلاعب الرئيس ليندون جونسون بالحقائق ليقلل من خسائر الحرب في فيتنام؛ ونفي الرئيس رونالد ريغان فضيحة إيران كونترا... وغيرها كثير. لكن، لماذا التركيز الكبير على أكاذيب دونالد ترامب؟

يمكن لأي سياسي، هاو كان أو مخضرما، أن يمارس الكذب والخداع في السياسة، إلا أن ترامب والتيارات الشعبوية بالعموم تنقل الناس إلى عالم "ما بعد الحقيقة".

عام 2016، وبعد الانتخابات الأميركية مباشرة، عدت قواميس أكسفورد الإنجليزية اصطلاح "ما بعد الحقيقة" كلمة واحدة ومنحته لقب مصطلح العام، وعرفوه على أنه «يتعلق أو يشير إلى الظروف التي تكون فيها الحقائق الموضوعية أقل تأثيرا في تشكيل الرأي العام بالمقارنة مع نداء العاطفة والمعتقدات الشخصية»، أو بعبارة أخرى عندما تصير للأيديولوجيا أسبقية على الواقع، وتحل الحقائق البديلة محل الحقائق الفعلية ويكون للمشاعر وزن أكبر من الأدلة.

وفي هذه الحالة، قد يدرك السياسي، أو لا يدرك، أنه يكذب، لكنه يعلم يقينا أن الجمهور لا يصدقه، ورغم ذلك يستمر في صياغة الواقع كما يراه، إنه يخلق واقعه الخاص، فهو لا يريد مخاطبة العقول وإقناع الآخرين لأن هدفه الأول هو الهيمنة، والتأكيد على ما يمتلكه من قوة، تسمح له بأن يكذب دون أن يخشى أي عقاب. الكذب الذي يسهم في الانتقال إلى "عالم ما بعد الحقيقة" هو الذي يستفز المفكرين في الغرب، فكل الكذب السابق مهما كان حجمه هو كذب "يحترم" الديمقراطية، وأهدافه في الغالب انتخابية بحتة ولإرضاء "دافعي الضرائب"، أما اليوم فيستحيل الكذب والخداع السياسي فأسا يدق شجرة الديمقراطية من الجذور، ولن يلبث أن يتحول إلى جارتها، شجرة الليبرالية، وكل ما تثمره من حريات فردية وجماعية. لقد وصف المؤرخ الأميركي تيموثي سنايدر كلمة "ما بعد الحقيقة" بأنها تعادل تقريبا "ما قبل الفاشية".

يعيش عالمنا العربي حالة "ما بعد الحقيقة" هذه منذ أكثر من نصف قرن، حيث يلجأ سياسيوه إلى الكذب، ولا يتوقفون عنه، رغم إدراكهم الكامل أن الشعوب لا تصدقهم، وتعلم علم اليقين أنهم يكذبون، وتفقد يوما بعد يوم ثقتها بحكامها، يحاول هؤلاء السياسيون خلق واقعهم الخاص البعيد كل البعد عن الحقيقة، فتجدهم يتلطون وراء شعارات ومفاهيم رنانة وحماسية، كـ"الديمقراطية" و"القضية" و"المقاومة" وغيرها.. في حين أن غاية أهدافهم هي البقاء في السلطة ليس أكثر، ولو عنى ذلك قمع الحريات واستلاب الحقوق والارتهان للخارج، وإدخال البلاد في حروب بلا طائل، وفي معارك لم تؤد إلا إلى المزيد من التخلف والتأخر في مجتمعاتنا وابتعادها عن ركب الحضارة والتقدم. لكن، ورغم قتامة المشهد العربي وتعقيد الأوضاع فيه استطاع بعض القادة العرب كسر دائرة الكذب المفرغة هذه، والخروج بأوطانهم وشعوبهم من سياسات "ما بعد الحقيقة" السائدة، إلى مستويات لا بأس بها من الشفافية والاحترام المتبادل، في تجربة أثارت دهشة العالم، خصوصا أن معظم هذه الأنظمة "تقليدية" لم تدّع الديمقراطية يوما!

إذن، في عالم "ما بعد الحقيقة" الذي باتت السياسة، وبتنا كشعوب، نقترب منه اليوم، ربما سيكون الصدق أقرب إلى الميتافيزيقيا وسيظل الكذب، للأسف، هو الحقيقة الوحيدة، فما لم تكن هناك عواقب وخيمة للكذب، فمن غير المرجح أن يتغير أي شيء، وبما أن السياسيين هم من يضع القوانين، فلا أمل كبيرا في أن يحاسبوا أنفسهم. فسحة الأمل الوحيدة هنا يصنعها أفراد يبحثون دائما عن الحقيقة، ويستفيدون من سهولة ووفرة الوصول إلى المعلومات في يومنا هذا، ويحاولون نشر الحقائق ويجيدون إدارة إحباطهم وتحويله دعوة عامة نحو التغيير، بالإضافة إلى سياسيين أكفاء قليلين، يشذون عن قاعدة الكذب، ويغيرون في الواقع ولو بنسب ضئيلة إلا أنها كفيلة بألا ننحدر إلى الدرك الأدنى من الخداع والسلطوية واللاأخلاقية.